

الإمارات تقدم فرصاً استثمارية في الهيدروجين والتكنولوجيا والأدوية والأغذية



«أبوظبي:» الخليج

اختتمت وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة، مشاركتها في فعاليات الدورة الـ 12 من ملتقى الاستثمار السنوي «2023»، والذي أقيم في أبوظبي من 8 إلى 10 مايو/ أيار الجاري.

وجاءت مشاركة الوزارة في الحدث السنوي الرائد في مجال تعزيز الاستثمار؛ بهدف رفع مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي، وتعزيز بيئة الأعمال في دولة الإمارات، بما يسهم في جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية للقطاع الصناعي، وتوجيهها إلى الصناعات ذات الأولوية تحت مظلة مبادرة «اصنع في الإمارات»؛ وذلك انسجاماً مع أهداف الاستراتيجية الوطنية للصناعة والتكنولوجيا المتقدمة.

كما نظمت الوزارة للمستثمرين وأصحاب المصلحة والمهتمين خلال الحدث، جلسة نقاشية بعنوان «حقق النجاح في

الإمارات: الفرص الناشئة والنمو الصناعي»، سلطت فيها الضوء على المزايا التنافسية للاستثمار الصناعي في دولة الإمارات، وما توفره من بيئة أعمال متكاملة ومحفزات وممكنات داعمة للنمو والتطور، بمشاركة مجموعة واسعة من المعنيين بالاستثمار والقطاع الصناعي.

وأكد عمر السويدي، وكيل وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة، في الكلمة التي ألقاها في افتتاحية محور «مسار الاستثمار» ضمن أعمال الملتقى، أهمية تعزيز الاستثمار في قطاعات الهيدروجين وحلول الطاقة المتجددة وتكنولوجيا المناخ، بما يضمن دعم جهود العمل المناخي العالمي، ويحقق تنمية اقتصادية مستدامة، كما ناقشنا الحلول الصناعية المستدامة التي تعزز من مرونة سلاسل التوريد، وتخلق قيمة مضافة للمستثمرين الصناعيين، ويسهم كذلك في بناء اقتصادات أكثر استدامة، ومجتمعات أكثر مرونة وجاهزية للمستقبل.

وقال السويدي: «تركز دولة الإمارات من خلال استراتيجيتها للصناعة والتكنولوجيا المتقدمة على تعزيز التحول التكنولوجي، وتوظيف واستغلال التكنولوجيا المتقدمة، ودعم الحلول الابتكارية التي تسهم في تحقيق الحياد المناخي، والتي بدورها توفر العديد من فرص الاستثمار الواعدة، وتهيئ بيئة أعمال مثالية قادرة على تحقيق تنمية اقتصادية». «مستدامة مواكبة لمتطلبات ضمان إيجاد مستقبل مستدام

وأوضح أن وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة، تواصل جهودها لمواكبة توجهات ومستهدفات دولة الإمارات؛ وذلك عبر توفير منظومة متكاملة داعمة لجذب وتحفيز الاستثمار في القطاع الصناعي، تشمل إقرار سياسات وإطلاق مبادرات وبرامج مثل مبادرة «اصنع في الإمارات» وبرنامج القيمة الوطنية المضافة، وبرنامج التحول التكنولوجي، والتي توفر من خلالها حزاماً من الحوافز والممكنات الداعمة للنمو

وأشار السويدي إلى أن الوزارة، وتحت مظلة مبادرة «اصنع في الإمارات»، وبالشراكة مع مجموعة من جهات التمويل في الدولة وفي مقدمتها مصرف الإمارات للتنمية وشركة الاتحاد لائتمان الصادرات، وفرت حلولاً تمويلية بقيمة تجاوزت 4.4 مليار درهم، لتمكين الشركات الصناعية في 2022، بما يشمل 700 مليون درهم لمساعدة الشركات على توفير حلول التحول الرقمي

وأشار السويدي إلى أن الوزارة ستنظم خلال الأسبوع الجاري في أبوظبي (في يومي 10 و11 مايو/ أيار)، بالتعاون مع شركتي «أدنوك» و«مصدر»، «منتدى الإمارات لتكنولوجيا المناخ»، والذي سيوفر منصة إقليمية ودولية مهمة للتشاور حول الاستجابة للحاجة الملحة إلى خفض الانبعاثات على نطاق واسع واتخاذ إجراءات تتعلق بالمناخ مع تمكين النمو الاجتماعي الاقتصادي، ويأتي ذلك تزامناً مع استضافة دولة الإمارات مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية في نوفمبر/ تشرين الثاني المقبل، والذي يعكس حجم الفرص التي لدينا لتوحيد الجهود «COP28» بشأن تغير المناخ وتشكيل مسارات أكثر مرونة واستدامة

ووجه السويدي دعوة مفتوحة للمشاركة في الدورة الثانية من منتدى «اصنع في الإمارات» والتي تنعقد في أبوظبي يومي 31 مايو/ أيار و1 يونيو/ حزيران المقبلين، للتعرف عن قرب إلى توجهات القطاع الصناعي المستقبلية والتسهيلات والحوافز والممكنات التي توفرها دولة الإمارات للاستثمار في القطاع الصناعي

وكانت الدورة الأولى من منتدى «اصنع في الإمارات» حققت نجاحاً بارزاً؛ حيث شهدت مشاركة 1800 من قادة القطاع الصناعي والخبراء ورواد الأعمال والمستثمرين وجهات التمويل، وسجلت الإعلان عن نوايا استثمارية بقيمة

110. مليارات درهم لشراء 300 منتج تصنع محلياً

الفرص الناشئة والنمو الصناعي

وخلال جلسة نقاشية بعنوان «حقق النجاح في الإمارات: الفرص الناشئة والنمو الصناعي»، سلطت وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة، الضوء على المزايا التنافسية للاستثمار الصناعي في دولة الإمارات، وما توفره من بيئة أعمال متكاملة وداعمة للنمو والتطور للشركات الصناعية.

وتناولت الجلسة، التي شارك فيها مجموعة واسعة من المعنيين بالاستثمار والقطاع الصناعي، نموذج دولة الإمارات القائم على تحويل كافة التحديات إلى فرص نمو مستدامة، كما ركزت على الفرص الاستثمارية الواعدة في القطاع الصناعي وخاصة في مجالات الهيدروجين، والتقنيات الطبية، والأدوية، والكيمائيات، والمعادن، والأغذية والمشروبات، والتكنولوجيا المتقدمة.

«اصنع في الإمارات»

كما تم استعراض مبادرة «اصنع في الإمارات» وما تقدمه من حوافز وممكنات وحلول تمويلية للاستثمار وريادة الأعمال في القطاع الصناعي الوطني، إضافة إلى جهود الوزارة في المساهمة في تحقيق مستهدفات دولة الإمارات لتحقيق الحياد المناخي عبر تحفيز تبني ممارسات الاستدامة الصناعية وإزالة الكربون.

وضمنت قائمة المشاركين في الجلسة كلاً من، أسامة أمير فضل الوكيل المساعد لقطاع المسرعات الصناعية في وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة، وعرفات اليافعي المدير التنفيذي لمكتب تنمية الصناعة، وأحمد محمد النقبى الرئيس وأيمن (RAKEZ) التنفيذي لمصرف الإمارات للتنمية، ورامي جلاد الرئيس التنفيذي لمنطقة رأس الخيمة الاقتصادية. اسماعيل، نائب الرئيس للاستراتيجية والشؤون الحكومية في شنايدر إلكترونيك